المبالغة في الصورة البيانية

بقلم
الدكتور أيوب عبد العزيز أيوب بدران

— ٢ —

المبالغة فى الكناية

تحدثت فى العدد السابق عن المبالغة كفن من فنون القول وطريقة من طرائق العرب فى التعبير ، ثم تحدثت عن المبالغة فى التشبيه والاستعارة ، وبينت أن المبالغة التى يحققها التشبيه إنما هى مبالغة فى إثبات المعنى ، وأن درجاتها تتفاوت تبعاً لصياغة التشبيه وتشكيله ، إما باعتبار وجوه عناصره كلها أو بعضها ، أو باعتبار اختلاف الأداة التى تؤدى معنى التشبيه أو باعتبار إلحاق الفرع بالأصل ، أو إلحاق الأصل بالفرع . ثم تحدثت عن المبالغة فى الاستعارة ، وبينت أن الاستعارة تحقق نوعين من المبالغة ، أحدهما فى مقدار المعنى . وثانيهما فى إثباته ، ثم إن درجات المبالغة فى الاستعارة متفاوتة ، إما باعتبار اللفظ المصرح به فيها ، وإما باعتبار ذكر ما يلائم المستعار منه ، أو المستعار له ، أو ذكر ما يلائم أحدهما ، ثم أثبت أن الاستعارة المكنية أبلغ من الاستعارة التصريحية . وأن الاستعارة المرشحة أبلغ من المطلقة والمجردة .

وفى هذا العدد سوف نتحدث — بإذن الله — عن المبالغة فى الكناية فأقول : إذا كنا فى أسلوب المجاز نستعمل لفظا أو تعبيرا مكان لفظ أو تعبير

آخر لوجود قرينة تدل على أننا لا نقصد المعنى الحقيقى للفظ أو التعبير ، وإنما نقصد معنى آخر بينه وبين اللفظ الحقيقى علاقة ، فإن طبيعة أسلوب الكناية لا تمنع - غالبا - أن يكون المعنى الأصلى للفظ مرادا مع المعنى الكنائى .

فإذا قلنا عن فلانة - مثلا - أنها نئومة الضحى ، فإن هذا التعبير يدل بمعناه الحقيقى على أن تلك المرأة لا تنهض من نومها مبكرة ، ويدل بمعناه الكنائى على وصفها بالنعمة والكفاية ، إذ أنها لا تنام إلى ذلك الوقت إلا إذا كانت منعمة لديها من الخـــدم من يضطلع بخدمتها ، ويرعى شئون بيتها .

ومع أن المتكلم بأسلوب الكناية لا يقصد سوى المعنى الثانى إلا أنه ليس ثمة مانع من أن تكون تلك المرأة لا تنهض من نومها مبكرة فعلا ، بجانب أنها منعمة عندها من الخدم من يكفيها حاجتها ؛ لأن التى لا خدم عندها تضطر إلى أن تباشر شئون بيتها بنفسها ، فلا تنام إلى ذلك الوقت ، وإنما تستيقظ مبكرة لا محالة .

ومن ثم فقد عرف علماء البلاغة الكناية بأنها لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إرادته معه[1] .

إذن فمناط الفرق بين الكناية والمجاز - كما يقول سعد الدين - إن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقى للفظ ، مع إرادة لازمة ، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة ، أما المجاز فإنه لا يصح فيه إرادة المعنى الحقيقى . مثلا : لا يجوز فى قول المتنبى :

فلم أر قبلى من مشى البحر نحوه ولا رجلا قامت تعانقه الأسد

---

(١) شروح التلخيص : ٤/٢٣٠ .

أن يراد بالبحر والأسد معناهما الحقيقى ، لأنه يلزم أن يكون فى المجاز قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، فلو انفى هذا انتفى المجاز[1] .

ولما كانت الكناية وسيلة من وسائل التصوير البيانى ، فإن المتكلم بها يريد أن يحقق قدراً من المبالغة لا يتيسر له مع التعبير الصريح ، مثلها فى ذلك مثل التشبيه والاستعارة والمجاز ، وإن كان ثمة اختلاف فهو فى نوع المبالغة ، أو مقدارها .

وإذا تتبعنا أقوال العلماء أصحاب الرأى لوجدناهم يجمعون على أن الكناية أبلغ من التصريح ، وأن للتعبير بها مزية وفضلا لا يكون مع الإفصاح ، يقول الشيخ عبد القاهر : « قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلا ، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة ، فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت ، هو طويل النجاد ، وهو جم الرماد ، كان أبهى لمعناك ، وأنبل من أن تدع الكناية ، وتصرح بالذى تريد[2] .

ويصرح الزمخشرى بذلك فى أكثر من موضع فى كشافه فيقول عند تفسير قوله تعالى : (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير)[3] .

قالوا مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة فى ذلك فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده ، وعمن هو على أخص أوصافه ، فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربى : العرب لا تخفر الذمم ، كان أبلغ من قولك : أنت لا تخفر ، ومنه

---

(١) المطول : ٤٠٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٦٠ .

(٣) سورة الشورى آية ١٠ .

قولهم : قد أينعت ثماره ، وبلغت أترابه ، يريدون إيناعه وبلوغه[1] .

وعند تفسير قوله تعالى : (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكانا وأضل عن سواء السبيل)[2] .

يقول الزمخشري : أولئك الملعونون الممسوخون شر مكانا ، جعلت الشرارة للمكان ، وهي لأهله ، وفيه مبالغة ليست في قولك أولئك شر وأضل لدخوله في باب الكناية التي هي أخت المجاز[3] .

ويغنينا الخطيب القزويني عن استقصاء أقوال العلماء في وجه أبلغية الكناية فيقول : « أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه ، وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة ، وأن الكناية أبلغ من التصريح بالذكر »[4] .

وأبلغ في كلام العلماء هنا من المبالغة لا من البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، إذ أنها لا تكون إلا وصفاً للكلام في حين أن الكناية غالبا تكون في المفرد .

يقول بهاء الدين السبكي : « قولنا في هذا الفصل : الكناية والمجاز أبلغ هو بالمعنى اللغوي ، كقولنا : فعيل أبلغ من فاعل ، وليس من البلاغة المصطلح عليها في هذا العلم لأمرين :

أحدهما : أن البلاغة لا تكون في المفرد ، ولا شك أن المجاز والكناية يكونان مفردين غالبا .

---

(١) الكشاف : ٣/٤٦٢ .
(٢) سورة المائدة الآية ١٠ .
(٣) الكشاف : ١/٦٢٦ .
(٤) بغية الإيضاح : ٣/١٩١ .

الثانى : أن أبلغ أفعل تفضيل ، فإذا حملت على المعنى اللغوى كان على بابه من التفضيل ، لأن الحقيقة بالغة المقصود بكل حال ، والمجاز أبلغ منها ، فإذا حملناه على المعنى الاصطلاحى كان من بلغ بالضم ، وهو دليل على حصول البلاغة فى الحقيقة ، وليس كذلك ؛ لأن الحقيقة المجردة لا بلاغة فيها ، فلا يكون من بلغ بالضم ، بل من بلغ بالفتح[1] .

وإذا ثبت أن الكناية تحقق قدراً من المبالغة لا يتيسر مع التصريح ، وإذا علمنا أن المبالغة قد تكون فى إثبات المعنى ، وقد تكون فى مقداره كما فى التشبيه ، وقد تكون فيهما كما فى الاستعارة فأى نوع من المبالغة تحققه الكناية ؟ أهو مبالغة فى إثبات المعنى؟ أم فى مقداره ؟ أم فيهما ؟

ويجيب الإمام عبد القاهر عن هذه التساؤلات فيقول : « إذا قلنا : إن الكناية أبلغ من التصريح ، أنك لما كنيت عن المعنى زدت فى ذاته ، بل المعنى أنك زدت فى إثباته ، فجعلته أبلغ وآكد وأشد ، فليست المزية فى قولهم : جم الرماد ، أنه دل على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجاباً هو أشد ، وادعيته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق »[2] .

وبعد أن قرر الشيخ أن المبالغة التى تحققها الكناية ليست فى ذات المعنى بل فى إثباته ، أخذ يشرح كيف أفادت الكناية الزيادة فى إثبات المعنى ، مبينا أن الكناية لا تسوق المعنى ساذجا غفلا ، وإنما تقدمه فى صورة دليل مادى يؤكده ، وينفى ماقد يعترى المخاطب من شك إزاءه فيقول :

« أما الكناية فإن السبب فى أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح

---

(١) عروس الأفراح : ٤/٢٨١ ، شروح التلخيص .

(٢) دلائل الإعجاز : ٦٠ .

أن كل عاقل يعلم – إذا رجع إلى نفسه – أن إثبات الصفة بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد فى وجودها ، آكد وأبلغ فى الدعوى من أن تجىء إليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلا ؛ وذلك أنك لا تدعى شاهد الصفة ودليلها ، إلا والأمر ظاهر معروف ، وبحيث لا يشك فيه ، ولا يظن بالمخبر التجوز أو الغلط »[1] .

ولنستمع إلى الشاعر يصف نفسه وقومه بالشجاعة فيقول :

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

فالشطر الأول من البيت كناية عن صفة هى « الجبن » التى ينفيها الشاعر عن قومه ، ولم يشأ الشاعر أن ينفى عن قومه هذه الصفة بالأسلوب الصريح فيقول : « لسنا جبناء .. وإنما أراد أن يأتى بشاهد صدق على دعواه ، فقال : « فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا . . . وذلك لأن الجروح الدامية على الأعقاب لا تكون (غالبا) إلا فى الجبان الذى يفر من ساحة الحرب ، وميدان القتال ، فتلاحقه ضربات عدوه من الخلف ، فتسيل الدماء على أعقابه وكأنه قال : نحن لسنا بجبناء لأننا لا نفر من وجه عدونا ، فيضربنا من الخلف فتدمى كلومنا ، وتسيل الدماء على أعقابنا .

أما الشطر الثانى فإنه كناية عن صفة هى « الشجاعة » التى أراد الشاعر أن يثبتها له ولقومه ، فلم يقل « نحن شجعان » ولكنه أتى بدعواه مؤيدة بدليلها فقال : « ولكن على أقدامنا تقطر الدما » وذلك أن سقوط الدماء على الأقدام لا يكون إلا من المواجهة المباشرة مع العدو فى المعركة ، وهذا دليل الشجاعة والجرأة ، وكأنه قال : نحن شجعان مغاوير ، إذ أننا لا نفر من وجه عدونا ، بل نواجهه مواجهة صريحة ونسدد له الضربات القوية القاصمة فتسيل دماؤه على أقدامنا .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٦١ .

ومع وضوح أن المبالغة التى تحققها الكناية ليست فى مقدار المعنى ، وإنما هى فى إثباته نجد أحمد بن سنان الخفاجى يجعل المبالغة فى الكناية زيادة فى المقدار . فيقول : ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له فى اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ، وهذا ما يسمى « الأرداف والتتبيع » والأصل فى حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة فى الوصف ما لا يكون فى نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة :

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم

فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال : « طويلة العنق » فعدل عن ذلك ، وأتى بلفظ يدل عليه فقال : « بعيدة مهوى القرط » فدل ببعد مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان فى ذلك من المبالغة ما ليس فى قوله : « طويلة العنق » لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذى يدل عليه « طويلة العنق » ؛ لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة القرط ، إذا كان الطول فى عنقها يسيرا ، وهـــذا موضع يجب فهمه[1] . وقد تبع بعض الباحثين ابن سنان فى هذا الرأى ، فنقلوا عنه هذا البيت والتعليق عليه[2] .

وواضح أن قصد ابن أبى ربيعة أن يؤكد أنها طويلة العنق ، وليس قصده أن يبالغ فى طول العنق ؛ لأن المبالغة فى ذلك تخرج بها إلى ما يستكره[3] .

---

(١) سر الفصاحة : ١٢١ .

(٢) انظر علم البيان ، ص : ٢٥٩ ، د / بدوى طبانة .

(٣) انظر التصوير البيانى ص : ٤٣٨ ، د / محمد أبوموسى .

وثمة خاصية ثانية يتميز بها الأسلوب الكنائى على التعبير الصريح ، وتلك الخاصية مظهر من مظاهر توكيد المعنى وتقريره ، وأعنى الحركة الذهنية التى تنشأ من سماع اللفظ ، فتنقلنا من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد ، فإذا قلنا عن فلان - مثلا - « قد انحنى ظهره وصار يمشى على ثلاث » فإن الذهن ينتقل أولا من سماع هذا التعبير - بواسطة الوضع اللغوى - إلى تصور ذلك الرجل غير معتدل القامة الذى يمسك بيده عصا يتكىء عليها لتساعده على السير ، ثم ينتقل مرة ثانية - بواسطة عرف أهل اللغة - إلى ما يلزم من تلك الصورة المحسوسة ، وهو ماصار إليه حال الرجل من الشيخوخة وكبر السن .

وإذا استمعنا إلى القرآن الكريم يصور حال صاحب الجنة التى دمرت ، وأهلك ثمرها بسبب اغترار صاحبها ، وتكبره وإشراكه بالله فيقول : « وأحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهى خاوية على عروشها ، ويقول يا ليتنى لم أشرك بربى أحدا[1] » ، فإن الذهن ينتقل أولا من سماع قوله « يقلب كفيه » بواسطة الوضع اللغوى للألفاظ - إلى تصور تلك الحركة المادية التى يمكن أن نشاهدها فى صورة رجل يضرب كفا بكف . ولما كانت تلك الحركة الحسية غير مرادة من التعبير ، إذ لا قيمة لها فى ذاتها ، وإنما المراد ما يلزم منها ، فإن الذهن ينتقل مرة ثانية بواسطة عرف أهل اللغة ، وعادتهم فى البيان إلى إحساس الرجل بالندم على ما كان منه من إشراك بالله ، ويصل بنا إلى أعماق نفسه ليطلعنا على ما يعانيه بداخله من الأسى والحزن على ما آلت إليه جنته من هلاك وتدمير ، قائلا : (يا ليتنى لم أشرك بربى أحدا) .

يقول محمد بن على بن محمد الجرجانى فى بيان هذه المزية : « اتفق علماء

---

(١) سورة الكهف الآية : ٤٢ .

البلاغة على أن الكناية أبلغ من التصريح ، كما أن الاستعارة أبلغ من التشبيه ، والمجاز أبلغ من الحقيقة . قال عبد القـــاهر : ليس ذلك لأن الكناية والاستعارة والمجاز يفيـد زيادة معنى على ما يفيده التصريح والتشبيه والحقيقة ، بل لأن كل واحد يفيد تأكيد ما أفاده الآخر ؛ لأن الانتقال فى الجميع من الملزوم إلى اللازم ، فيكون إثبات المعنى بالدعوى وبينتها ، فيكون أبلغ من إثباته بالدعوى المجردة من البينة . . . قلت : هذا الحكم إن لطرد فى جميع الوارد ، فلا ينافى إيراد سبب آخر للعدول وهو : مزية الدلالة العقلية على الدلالة الوضعية الصرفة ؛ لأن الدلالة إذا أسندت إلى الصرف العقل كان المدلول أوقع فى النفس ، وألذ فى الطبع . وإنما قلنا بعدم المنافاة ؛ لأن ما ذكره يكون جزء السبب ، وجزؤه الآخر ما ذكرناه ، أو يكون أحدهما سببا فاعليا ، والآخر سببا غائيا ؛ فإن كل حادث لا بد له من السببين [1] .

وما ذكره محمد بن على الجرجانى من مزية الدلالة العقلية على الدلالة الوضعية الصرفة ، وادعى أنه من اختراعاته قد ذكره الشيخ عبد القاهر ، بل وجعله السبب الذى ترجع إليه المزية فى أسلوب الكناية حين يقول وهو يفرق بين التعبير الصريح ، والتعبير بالكناية ، أو بالاستعارة ، أو بالتمثيل ، والكلام على ضربين :

ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد ، وبالانطلاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق .

وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن

---

(١) الإشارات والتنبيهات : ٢٤٩ .

يدلك اللفظ على معناه الذى يقتضية موضوعه فى اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية ، والاستعارة ، والتمثيل ... أولا ترى أنك إذا قلت : هو كثير رماد القدر ، أو قلت : طويل النجاد أو قلت فى المرأة : تئوم الضحى ، فإنك فى جميع ذلك لا تفيد غرضك الذى تعنى من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك ، كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف ، ومن طويل النجاد ، أنه طويل القامة ، ومن نئوم الضحى فى المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها (١) .

ويقول الدكتور / محمد أبو موسى : « وحين نمعن فى كلام عبد القاهر لا نراه عند التحقيق ، يجعل المزية فى الإثبات نفسه ، وما فيه من توكيد وتقرير ، وإنما يجعلها فى طريقة الإثبات ، وفى الطريق التى سلكها الإدراك حتى وصل إلى المراد ، وقد شرح الخطوات التى يخطوها الذهن ليصل إلى المراد شرحا جليلا ، وجعله فى الحقيقة سبب أن راقك هذا الأسلوب ، وهزك ، ووجدت له ، ما لا تجده لطريقة التصريح ، فى أسلوب الكناية لا يفهم المعنى من اللفظ ، وإنما يدلنا اللفظ على معنى ، وليس هذا المعنى هو المقصود ، وإنما المقصود هو معنى وراء هذا المعنى ، أو قل هو معنى هذا المعنى (٢) .

المتكلم بأسلوب الكناية ، أو الاستعارة ، أو المجاز يحترم عقل المخاطب ويقدر ذكاءه ، فلا يلقى إليه المعنى ظاهراً مكشوفاً ، وإنما يقدمه له مستوراً بتلك الغلالة الجميلة ليجذب إليه انتباهه ، ويشركه معه فى التفكير ، ويدفعه

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) التصوير البيانى : ٤٤٠ د / محمد أبو موسى .

على استخراج المعنى ، مما يبعث الرضا فى نفسه ، ويحثه على التأمل وإعمال الذهن ، فيتأكد المعنى ويتقرر فى نفسه ، إذ المتذوق للأدب لا يجد متاع نفسه فى السياق الواضح جداً ، والمكشوف إلى حد التعرية ، والذى يسىء الظن بعقله وذكائه ، وإنما يجد متعة نفســـه حيث يتحرك حسه وينشط ليستوضح ويتبين ، ويكشف أسرار المعانى ، وراء الإيحاءات والرموز ، وحين يدرك مراده ، ويقع على طلبته من المعنى يكون ذلك أمكن فى نفسه ، وأملك لها من المعانى التى يجدها مبذولة فى حاق اللفظ »[1] .

ولقد كان من إسراف البرناسيين فى الوضوح والصراحة ، والتعيين ، والتبيين أن حدث رد الفعل الذى نشأت عنه الطريقة الرمزية التى تدعو إلى التعبير بالإيماء والإيحاء والتكنية والهمس ؛ لتدع القارىء نصيباً إيجابياً فى تكميل الصورة ، وتوسيع الفكرة ، وتقوية العاطفة بما يضفيه على المعانى من توليد فكره ، وتجديده شعوره .

قال الشاعر مالرميه زعيم الرمزية الثانى : إن البرناسيين يتناولون الشىء كله ، ويظهرونه كله ، فيفقدون بذلك سحر الخفاء ويسلبون الذهن نشوة الطرب التى يدخرها فيه اعتقاده أنه يخلق .

إن الشاعر إذا سمى الشىء باسمه ، فقد أفقد القصيدة ثلاث أرباع المتعة ، وما هذه المتعة إلا أثر السعادة التى يشعر بها القارىء ، وهو يضرب رويداً رويداً »[2] .

والذى قاله زعيم الرمزية الثانى وهم يعدونه من أحدث النظريات الأدبية له

---

(١) خصائص التراكيب : ١١١ د/ محمد أبو موسى .
(٢) دفاع عن البلاغة ص ١٣٢ أحمد حسن الزيات .

جذور بعيدة ضاربة فى أعماق التراث البلاغى والنقدى العربى .

يقول الإمام عبد القاهر : « ومن المركوز فى الطبع أن الشىء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه ، كان نيله أحلى ، وبالمزية أولى فكان موقعه فى النفس أجل وألطف ، وكانت به أضن وأشغف »[1] .

ومن مميزات الكناية أن يأتى المعنى فى بعض صورها على طريقة التمثيل الذى من شأنه أن يبرز المعنى ، ويقدمه لنا فى صـــورة محسوسة نشاهدها بأعيننا مما يزيد فى تأكيده وتقريره فى النفس ،

ولنستمع إلى القرآن الكريم ، وهو يرسم لنا بأسلوب الكناية صورتين متقابلتين بقصد التنفير منهما ، أحداهما : للبخيل الشحيح ، وثانيتهما : للمتلاف المبذر ، فيقول : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا)[2] .

فالتعبير عن البخل باليد المغلولة إلى العنق يرسم لنا صورة حية لذلك الشحيح الذى لا يستطيع أن يمد يده بعطاء ، أو يبسطها بإنفاق ، وأنى له ذلك ؟ ويده مصدودة إلى عنقه مقيدة به .

ثم انظر إلى الصورة المقابلة ، صورة ذلك المتلاف المبذر الذى لا يبقى مما أعطاه الله شيئاً ، إذ أن يده مبسوطة كل البسط ، وهل يبقى فى يد حالها هكذا شىء ؟ .

فغل اليد كناية عن البخل ، وبسطها كناية عن الإسراف ، ولا يستطيع

---

(١) أسرار البلاغة ص ١١٠ .

(٢) سورة الإسراء آية : ٢٩ .

أى تعبير صريح مهما بولغ فيه أن يبرز معنى البخل والإسراف ، ويؤكد قبحهما لينفر المخاطب منهما ، ويرغبه فى التوسط والاعتدال مثلما أدى ذلك أسلوب الكناية .

تفاوت درجات المبالغة فى أساليب الكناية :

علمنا أن الكناية تحقق قدراً من المبالغة لا يتأتى مع التصريح ، وعلمنا أيضاً أن المبالغة التى تحققها الكناية هى مبالغة فى إثبات المعنى بتأكيده وتقريره فى ذهن المخاطب ، وتأتى من الطرق الآتية :

أولا : التعبير فيها باللازم وإرادة الملزوم ، فيأتى المعنى عن طريقها مؤيداً بالدليل الذى يشهد بصدق الدعوى مما يؤكد المعنى فى نفس المخاطب ، ويقوى اقتناعه به .

ثانياً : الدلالة فيهما عقلية ، والدلالة إذا جاءت عن طريق العقل كان المدلول آكد فى النفس ، وأمكن فى الفكر ، وذلك للحصول عليه بعد البحث عنه والتنقيب عليه .

ثالثاً : يأتى المعنى فى بعض صور الكناية على طريقة التمثيل ، الذى من شأنه أن يبرز المعنى ويقدمه فى صورة حسية مما يزيد من تأكيده وتقريره .

فإذا علمنا أن علماء البلاغة قد قسموا الكناية إلى ثلاثة أقسام : كناية عن موصوف ، وكناية عن صفة ، وكناية عن نسبة صفة إلى موصوف ، فإن درجات المبالغة فى الكناية تتفاوت باعتبار المكنى عنه ، وأن أقل أقسام الكناية مبالغة الكناية عن موصوف ؛ لأننا لا نجد فيه الطعم البلاغى الذى نحسه فى باقى أقسام الكناية .

إذ أن دلالة اللزوم التى هى لب الكناية وجوهرها غير واضحة فى هذا

القسم ، وإذا أردنا أن نوضح ذلك على بعض الأمثلة التى مثلوا بها للكناية عن صفة فسوف نجد من أمثلتها : الكناية عن المرأة بالنعجة فى قوله تعالى :

(إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة)[1] .

والكناية عن المرأة أيضاً بالنخلة فى قول الشاعر :

ألا يا نخـــلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام[2]

والكناية عنها بالسرحة فى قول حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق

فيا طيب رياها وبرد ظلالها إذا حان من حامى النهار وديق[3]

والكناية عن النساء بالقوارير فى قوله صلى الله عليه وسلم لأنجشة : « رفقاً بالقوارير »[4] ، والكناية عن الإنسان بأنه حى مستوى القامة عريض الأظفار[5] .

هذه بعض أمثلة الكناية عن موصوف .. فإذا علمنا أنهم عرفوا الكناية بأنها « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه »[6] .. فهل يلزم من لفظ النعجة فى الآية ، ولفظ النخلة والسرحة فى الشعر معنى المرأة مع جواز إرادة المعانى الحقيقية لهذه الألفاظ ؟!!

---

(١) سورة ص آية : ٢٣ ، وانظر البرهان فى علوم القرآن ٣٠٢/٢ .

(٢) تحرير التحبير ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، وقال ابن أبى الإصبع : إن الكناية بالنخلة عن المرأة فن طريف الكناية وغريبها .

(٣) المنتخب من كنايات الأدباء ص ٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٧ .

(٥) شروح التلخيص ٢٤٩/٤ .

(٦) المرجع السابق ٢٣٧/٤ .

وهل يلزم من لفظ « القوارير » معنى النساء مع جواز إرادة معنى القوارير ؟! كما كان يلزم من كثرة الرماد الكرم ، ومن طول النجاد طول القامة فى قولهم : فلان كثير الرماد ، وطويل النجاد .

وكما يلزم من إثبات السماحة للقبة إثباتها للممدوح فى قول زياد بن الأعجم :

إن السماحة والمروة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج

وهل يمكن أن نقول : هى امرأة بدليل أنها نعجة ، أو نخلة أو سرحة ، كما نقول : فلان طويل القامة بدليل طول نجاده ، وكريم بدليل كثرة رماده ؟! إذا قلنا هذا فإنه يكون خلفاً من القول .

ثم إن الضابط المفهوم من كلام العلماء لهذا القسم هو : « أن يصرح بالصفة وبالنسبة ، ولا يصرح بالموصوف ، وإنما يذكر بدلا منه وصف ، أو أوصاف تختص به » .

وفى تلك الأمثلة لا نجد صفة أو صفات تختص بالمرأة ، ولا نسبة شيء إليها ، وإنما نجد كلمة مستعملة فى معنى كلمة أخرى ، فعلاقة المشابهة فى هذه الأمثلة أوضح من علاقة اللزوم ، فهى إلى الاستعارة أقرب منها إلى الكناية .

يقول العلوى فى بيان الكناية فى قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة) .

« تنقسم الكناية باعتبار ذاتها إلى مفردة ومركبة ، فأما المفردة فهى ما كانت الكناية حاصلة فى اللفظة الواحدة ، وهذا كقوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة) .

فالمراد بالنعجة فى كلا الموضعين المرأة ، وإنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينهما من الملاءمة فى التذلل والضعف والرحمة ، وكثرة التآلف » .

فقوله : إنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينهما من الملاءمة فى التذلل ، والضعف والرحمة وكثرة التآلف ، بيان لوجه الشبه بين المرأة والنعجة ، والذى سوغ أن تطلق النعجة ويراد منها المرأة .

وكأنه قال : شبهت المرأة بالنعجة بجامع التذلل والرحمة الخ ....

ويقول فى بيان الكناية فى قوله صلى الله عليه وسلم لأنجشة الحبشى : « رفقاً بالقوارير » وإنما كنى بالقوارير لأمور ثلاثة :

أما أولا : فلما هن عليه من حفظ الأجنة ، والوعاء كالقارورة تحفظ ما فيها .

وأما ثانياً : فلاختصاصهن بالصفاء ، والصقالة ، والحسن ، والنضارة .

وأما ثالثاً : فلما فيهن من الرقة ، والمسارعة إلى التغيير والانثلام كما يتسارع الانكسار إلى القارورة لرقتها »[1] .

وإذا كانت الكناية عن صفة تأتى غالباً فى الكلمة المفردة ، فإنها تخلو من الإثبات الذى هو مناط المبالغة فى الكناية إذ أن مزية الكناية فى الإثبات ، لا فى المثبت كما قرر العلماء ، كذلك لا يتأتى فيها التمثيل الذى يوجد فى بعض صور الكناية إذ أنه لا يكون إلا فى الجمل .

أما الكناية عن الموصوف بأكثر من صفة ، كالكناية عن الإنسان ، بأنه حى مستوى القامة ، عريض الأظفار ، فإنه تعريف بالحد والرسم ، وهما صريحان فى المعنى ، وليسا كناية عنه ، ومن ثم يرى بهاء الدين السبكى أن يستبعد هذا القسم بجملته من باب الكناية ، فى تعليقه على جعل السكاكى الكناية عن الموصوف بمعنى واحد كناية قريبة ، والكناية عنه

---

(١) الطراز ٢/٤٠٧ .

بأكثر من معنى كناية بعيدة ، يقول : قال المصنف : وجعل السكاكى الأولى قريبة ، والثانية بعيدة ، وفيه نظر ، كأنه يريد أن دلالة الوصف الواحد على الشيء ليست أقرب من دلالة الأوصاف ، بل ربما كان الحال بالعكس ، فإن الرسم التام يفصح عن الحقيقة بما لا يفصح به الرسم الناقص ، والتفصيل أوضح من الإجمال ، وقد يجاب بأن مراد السكاكى : أن الأولى قريبة من حيث التناول والاستعمال ؛ لأن الأعم لا يشعر بالأخص . قلت : هذا القسم بجملته فى عده من الكناية نظر ؛ لأن الكناية ما تقابل التصريح ، والحد ، والرسم صريحان فى المعنى ، وكذلك الكنى التى هى أحد أنواع الأعلام صرحوا بأنها كناية ، وفيه نظر ؛ لأن الكنية علم ، والعلم صريح فى مسماه ، فلا فرق بين دلالة أبى عبد الله ، ودلالة زيد العالمين عليه[1] .

ومن ثم فبعض أمثلة الكناية عن موصوف يمكن أن يدخل فى باب المجاز ، والبعض الآخر يدخل فى التعبير الصريح .

وكأن الشيخ عبد القاهر قد أدرك — بذوقه البلاغى — قلة غناء هذا النوع ، وأنه ليس له نصيب من الكناية سوى الخفاء والستر ، فلم يلتفت إليه ولم يعره اهتماماً ، على الرغم من تناول القدماء له ، كابن قتيبة[2] ، والمبرد[3] ، وابن فارس[4] ، وأبى هلال العسكرى[5] ، وإنما اقتصر الشيخ فى بحثه على الكناية عن صفة ، والكناية عن نسبة مسوياً بينهما فى القيمة البلاغية فيقول :

---

(١) عروس الأفراح ٤/٢٥١ شرح التلخيص .
(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٦ — ٢٧٤ .
(٣) الكامل ٢/٦ .
(٤) الصاحبى ص ٢١٨ .
(٥) الصناعتين ص ٣٦٨ .

هذا فن من القول دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، وهو أنا نراهم كما يصنعون فى نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض ، كذلك يذهبون فى إثبات الصفة هذا المذهب ، فإذا فعلوا ذلك بدت هناك محاسن تملأ الطرف ، ودقائق تعجز الوصف ، ورأيت هناك شعراً شاعراً وسحراً ساحراً ، وبلاغة لا يكمل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المصقع ، وكما أن الصفة لم تأتك مصرحاً بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولا عليها بغيرها كان ذلك أفخم لشأنها ، وألطف لمكانتها كذلك إثباتك الصفة للشىء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً وجئت إليه من جانب التعريض ، والكناية ، والرمز ، والإشارة كان له من الفضل والمزية ، ومن الحسن والرونق ، ما لا يقل قليله ، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه ، مثال ذلك قول زياد الأعجم :

إن السماحة والمروءة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج

أراد كما لا يخفى أن يثبت هذه المعانى والأوصاف خلالا للممدوح وضرائب فيه فترك أن يصرح فيقول : إن السماحة ، والمروءة ، والندى مجموعة فى ابن الحشرج ، أو مقصورة عليه ، أو مختصة به ، وما شاكل ذلك مما هو صريح فى إثبات الأوصاف المذكورين بها ، وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح ، بجعل كونها فى القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه وإشارة إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر ما فيه ما أنت ترى من الفخامة ولو أنه أسقط هذه الواسطة من البين لكان كلاماً غفلا وحديثاً ساذجاً ، فهذه الصنعة فى طريق الإثبات ، هى نظير الصنعة فى المعانى إذا جاءت كنايات عن معان آخر نحو قوله :

ومايك فى من عيب فإنى جبان الكلب مهزول الفصيل

فكما أنه كان من فاخر الشعر ، ومما يقع فى الاختيار لأجل أنه أراد أن كزبر نفسه بالقرى والضيافة فكنى عن ذلك بجبن الكلب وهزال

الفصيل ، وترك أن يصرح فيقول : قد عرف أن جنانى مألوف ، وكلبى مؤدب . لا يهر فى وجه من يغشانى من الأضياف ، وإنى أنحر المتالى من إبلى وأدع فصالها هزلى ، كذلك إنما رائك بيت زياد ؛ لأنه كنى عن إثبات السماحة والمروءة والندى كائنة فى الممدوح بجعلها كائنة فى القبة المضروبة لديه[1] .

وإذا كان هذا هو رأى الإمام فإن هذين القسمين يستأثران بمزية الكناية إذ أن مبالغتها تنحصر فيهما ، وأنهما - تقريباً - فى درجة واحدة من المبالغة ، لأن كلا منهما يمكن أن تحل محل الأخرى وتؤدى معناها ، إذ الكناية عن صفة هى فى الوقت نفسه كناية عن نسبة ، والكناية عن نسبة هى فى الواقع كناية عن صفة ؛ لأننا لا ننسب إلى أى إنسان معنى من المعانى إلا وصفناه به ، ولا نصف إنساناً بمعنى إلا بواسطة النسبة إليه ، فمثلا إذا قلنا - بطريق التصريح - : « فلان طويل القامة » فليس ثمة فرق بين أن نقول : وصفنا فلانا بطول القامة ، أو نقول : نسبنا إلى فلان طول القامة ، وكذلك إذا قلنا - كناية عن صفة - : « فلان طويل نجاده » فلا فرق بين أن نقول : وصفنا نجاده بالطول ، والمراد وصفه هو به ، أو نقول : نسبنا الطول إلى نجاده ، والمراد نسبته إليه . وإذا قلنا - كناية عن نسبة « فلان نقى ثوبه » فقد نسبنا النقاء إلى ثوبه ، والمراد نسبة الطهر والعفاف إليه ، ولنا أن نقول : وصفنا ثوبه بالنقاء ، والمراد وصفه هو بالعفاف والطهر .

يقول ابن يعقوب المغربى : ومعنى طلب الصفة دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة فى صفة أخرى أقيمت مقام تلك ، فصار تصور المثبتة المكنى عنها هو المقصود بالذات ؛ لأن نفس إثباتها كالملزوم من نسبة المكنى بها ، وأما طلب النسبة دون الصفة فى ما إذا صرح بالصفة ، وقصد الكناية بإثباتها لشىء عن إثباتها للمراد ، فيصير الإثبات

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

بسبب ذلك هو المقصود بالذات فالصفة لاتخلو من النسبة والنسبة لاتخلو من الصفة ، ولكن اختلفا فى الاعتبار والقصد الأولى وعدمه »[1] .

ويؤكد بهاء الدين السبكى هذا الرأى فيقول : وأنشد المصنف لكناية الإسناد قول زياد بن الأعجم :

إن السماحة والمروءة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فجعلها فى قبة مضروبة عليه ، فأخبر باختصاص القبة المضروبة عليه بالسماحة ، ليفهم منه اختصاصه بالسماحة ؛ لأنه إذا اختص بالسماحة لزم أن تختص قبته ، وهو قريب من المجاز الإسنادى ، ولك أن تقول : كل كناية عن وصف كناية عن نسبة لأنك إذا قلت : « طويل النجاد » فمعناه : طال نجاده ، فأثبت الطول لنجاده ، وإنما تريد إثباته لنفسه[2] وإن كان ثمة فرق بين القسمين فهو : أن الكناية عن صفة يجوز إرادة المعنى الحقيقى فى كل صورها ، أما الكناية عن نسبة فإن المعنى الحقيقى لا يجوز فى كل صورها ، بل يجوز فى بعضها نحو : « نقى الثوب - أى لا عيب فيه ، وطاهر الجيب ، أى : ليس بغادر ، وطيب الحجزة ، أى : عفيف ، ودنس الثوب ، أى : فاجر ، فهذه كلها كنايات عن نسبة من غير أن يكون هنا مجاز ، فإن قولك : نقى الثوب يمكن أن يراد به معناه الحقيقى ، ولكنك رميت به مرمى أبعد فجعلت نسبة النقاء لثوبه كناية عن نسبة النقاء إليه ، وهكذا تلطفت فى كل هذه الصور فواريت النسبة المقصودة وراء النسبة الملفوظة »[3] وبعض صورها لا يجوز

---

(١) مواهب الفتاح : ٤/٢٥١ شروح .

(٢) عروس الأفراح : ٤/٢٦١ من شرح التلخيص .

(٣) التصوير البيانى : ص ٣٩٨ د / محمد أبو موسى .

فيها إرادة المعنى الحقيقى ، نحو : المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه ، كناية عن نسبة المجد والكرم إليه .

وبناء على ما تقدم يمكن جعل الكناية قسماً واحداً - بدلا من ثلاثة أقسام - ويصل الذهن إلى المعنى الكنائى إما عن طريق المعنى الحقيقى كما فى طويل النجاد ، وكثير الرماد ، ونقى الثوب وطاهر الذيل ، وطويل الباع ، أو عن طريق المعنى المجازى كما فى المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه .

ولعل ذلك أنفع للدرس البلاغى من تقسيم الكناية إلى كناية عن صفة ، وكناية عن موصوف ، وكناية عن نسبة ، وتقسم الكناية عن صفة إلى بعيدة وقريبة ، وتقسيم الكناية القريبة إلى واضحة وخفية ، إلى آخر تلك التقسيمات التى أثقلت كاهل البحث البلاغى ، وجعلت دارس البلاغة لا يهتم إلا باستيعاب تلك التقسيمات الكثيرة المتشعبة والمتداخلة دون الالتفات إلى تذوق النص الأدبى والوقوف على أهم مقوماته وخصائصه .

خاتمة البحث ونتائجه

مما سبق نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :

أولا : هناك علاقة قوية ، وصلة وثيقة بين المبالغة والصورة البيانية باعتبار المبالغة وسيلة من وسائل شرح المعنى وتوضيحه ، أو تأكيد بعض عناصره ، ومن ثم فقد رأينا البلاغيين القدماء يقرنون المبالغة بالإبانة أثناء حديثهم عن أغراض التشبيه والاستعارة والكناية ، بل إن بعضهم جعل الغاية من الصورة البيانية هى المبالغة فى الإيضاح والبيان ؛ حتى يصير الغائب كالحاضر ، والمتخيل كالمتحقق ، والمتوهم كالمتيقن .

ثانياً : كل نوع من أنواع الصورة البيانية يحقق قدراً من المبالغة ، وإن كان ثمة اختلاف فهو فى نوع المبالغة أو مقدارها ، فالتشبيه يحقق مبالغة فى مقدار المعنى ، والكناية تحقق مبالغة فى إثبات المعنى ، بينما تحقق الاستعارة مبالغة فى مقدار المعنى وأخرى فى إثباته ، ومن ثم فالاستعارة أبلغ الصور البيانية ، وإن أبلغ أنواعها الاستعارة المكنية المرشحة ، تليها المكنية المطلقة والتصريحية المرشحة ، ثم المكنية المجردة والتصريحية المطلقة ، ثم التصريحية المجردة .

ثالثاً : المبالغة فى الكناية هى مبالغة فى إثبات المعنى بتأكيده وتقريره وتأتى من طرق ثلاثة :

الأول : أنها كالدعوى المؤيدة بالدليل والبرهان .

الثانى : إن الدلالة فيها عقلية ، والدلالة العقلية أبلغ وآكد من الدلالة الوضعية .

الثالث : يأتى المعنى فى بعض صور الكناية على طريقة التمثيل الذى من

شأنه أن يبرز المعنى ، ويقدمه فى صورة حسية ، مما يزيد فى تأكيده وتقريره فى النفس .

رابعاً : الكناية عن موصوف لا ينطبق عليها تعريف الكناية إذ أن دلالة اللزوم التى هى لب الكناية وجوهرها غير واضحة فى هذا القسم ، كما لا يتأتى فيها الإثبات الذى هو مناط المبالغة فى الكناية ، إذ أن مبالغتها فى الإثبات لا فى المثبت . فبعض أمثلة هذا القسم يمكن أن يدخل فى باب المجاز ، والبعض الآخر يمكن أن يكون من التعبير الصريح .

خامساً : الكناية عن صفة والكناية عن نسبة كل منهما تؤدى عمل الأخرى وتحمل معناها ، إذ الكناية عن صفة هى فى الوقت نفسه كناية عن نسبة ، والكناية عن نسبة هى فى الواقع كناية عن صفة ، لأننا لا ننسب إلى أى إنسان معنى إلا وصفناه به ، ولا نصف إنساناً بمعنى إلا بواسطة النسبة إليه ، ومن ثم يمكن جعل الكناية قسماً واحداً — بدلا من ثلاثة أقسام — إما كناية عن صفة ، أو كناية عن نسبة ، ويصل الذهن إلى المعنى الكنائى إما عن طريق المعنى الحقيقى كما فى : طويل النجاد ، وكثير الرماد ، ونقى الثوب ، أو عن طريق المعنى المجازى كما فى : المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه .

والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم .

مراجع البحث

١ ـ أسرار البلاغة : الإمام عبد القاهر الجرجانى .
٢ ـ الإشارة إلى المجاز : العز بن عبد السلام .
٣ ـ الإشارات والتنبيهات : محمد بن على الجرجانى .
٤ ـ الأغانى : أبو الفرج الأصفهانى .
٥ ـ البديع من المعانى والألفاظ : د/ عبد العظيم المطعنى .
٦ ـ البرهان فى علوم القرآن : الزركشى .
٧ ـ بغية الإيضاح : عبد المتعال الصعيدى .
٨ ـ البلاغة والنقد الأدبى : د/ يوسف البيومى .
٩ ـ البلاغة تطور وتاريخ : د/ شوقى ضيف .
١٠ ـ البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : د/ محمد أبو موسى .
١١ ـ تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة .
١٢ ـ تحرير التحبير : ابن أبى الإصبع المصرى .
١٣ ـ التصوير البيانى : د/ محمد أبو موسى .
١٤ ـ التصوير البيانى : د/ حفنى شرف
١٥ ـ خصائص التراكيب : د/ محمد أبو موسى .
١٦ ـ الخصائص : ابن جنى .
١٧ ـ دراسة فى علم البديع : د/ محمد أبو موسى .
١٨ ـ دفاع عن البلاغة : د/ أحمد حسن الزيات .
١٩ ـ دلائل الإعجاز : الإمام عبد القاهر الجرجانى .
ـ نظم المعانى : د/ عبد الحميد العبيسى .
٢١ ـ سر الفصاحة : أحمد بن سنان الخفاجى .
٢٢ ـ شروح التلخيص : لمجموعة من المؤلفين .
٢٣ ـ الصاحبى : ابن فارس .

٢٤ ـ الصناعتين : أبو هلال العسكرى .
٢٥ ـ الصورة الفنية : د/ جابر عصفور .
٢٦ ـ الطراز : يحيى بن حمزة العلوى .
٢٧ ـ عروس الأفراح : بهاء الدين السبكى .
٢٨ ـ علم البيان : د/ بدوى طبانة .
٢٩ ـ العمدة : ابن رشيق القيروانى .
٣٠ ـ فن التشبيه د/ على الجندى .
٣١ ـ الفن ومذاهبه : د/ شوقى ضيف .
٣٢ ـ الكامل : أبو العباس المبرد .
٣٣ ـ الكشاف : جار الله الزمخشرى .
٣٤ ـ المثل السائر : ضياء الدين بن الأثير .
٣٥ ـ المصون : أحمد العسكرى .
٣٦ ـ المطول : سعد الدين التفتازانى .
٣٧ ـ المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء .
٣٨ ـ مواهب الفتاح : ابن يعقوب المغربى .
٣٩ ـ النكت ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : تحقيق د/ محمد خلف ، د/ محمد زغلول سلام .
٤٠ ـ نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز : فخر الدين الرازى .